

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٧٣**

الخميس، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاو جو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد ميشو
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

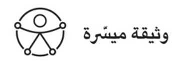
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1816536 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/515 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ماذا عسى أعضاء مجلس الأمن يقولون إن كانوا يجلسون إلى الطاولة وجها إلى وجه مع إحدى ضحايا الاغتصاب في موقع لحماية المدنيين؟ ماذا عساهم أن يقولوا لعدد لا يحصى من النساء اللائي قدر لهن أن يشهدن أزواجهن وأطفالهن يُطلق عليهم النار أمام ناظريهن؟ ماذا عساهم أن يقولوا للشقيقين اللذين أجبرا على مشاهدة والدتهما وهي تغتصب اغتصابا جماعيا ومن ثم أجبرا على التناوب في إطلاق النار على والدتهما حتى فارقت الحياة؟

إن تلك القصص ليست افتراضات. تلك قصص حقيقية لأناس حقيقيين رأيتهم وسمعت منهم عند زيارتي لجنوب السودان. ذلك هو الواقع المحزن لأن قادة جنوب السودان أخفقوا في حمايتهم. وتلك القصص ليست الاستثناء. فتلك الأشكال من الاعتداءات المروعة تحدث بتواتر كبير في جنوب السودان. الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات الحكومة، تعتدي على المدنيين وتنهبهم وتذبحهم كل يوم تقريبا. لقد شُرِّد أربعة ملايين شخص بسبب القتال، وأصبح ٢,٥ مليون غيرهم لاجئين والقتال يزداد سوءا.

وصف عدد من ممثلي الأمم المتحدة الخاصين، في بيان، ما حدث في الأسابيع الأخيرة:

”تشير الشهادات إلى أن النساء والفتيات من كل الأعمار قد تعرضن للاغتصاب، بمن فيهن نساء حوامل وأمهات مرضعات وفتيات صغيرات لم يتجاوز بعضهن الرابعة من العمر.“

وفي حالة أخرى، هاجم جنود شباب جزيرة مير في ولاية الوحدة السابقة. وقتلوا النساء والأطفال والمسنين. وقد غرق مدنيون آخرون أثناء محاولتهم الفرار، بمن فيهم أطفال. وأتساءل مرة أخرى، ماذا يمكن أن يقوله كل منا لهؤلاء الناس؟

ينبغي لنا أن نقول لهم أننا سوف نفعل كل ما في وسعنا للمساعدة على حمايتهم ووقف معاناتهم. وينبغي لنا أن نوضح لشعب جنوب السودان أن مجلس الأمن سيتخذ إجراء حاسما لمحاسبة قادتهم على تلك الفظائع.

وينبغي لنا أن نمارس ضغطا حقيقيا عليهم لإنهاء القتال.

ولم يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة، على الرغم من أن الحاجة واضحة إلى ذلك. ولم يعاقب المجلس فردا واحدا منذ عام ٢٠١٥، حتى مع تسبب العنف المرتبط بالحرب الأهلية، التي نشبت مجددا، في مقتل آلاف الناس. وفي الواقع، قامت حكومة جنوب السودان بترقية أحد القلة من الأفراد الذين فرض عليهم المجلس جزاءات في السابق إلى منصب قائد قوات الدفاع. وهذه ليست مجرد إهانة للمجلس، إنها مهزلة. لقد فقدت الولايات المتحدة صبرها. والوضع الراهن غير مقبول. وقد تأخرنا كثيرا في المطالبة بما هو أفضل لشعب جنوب السودان.

وأنا بنفسي ذهبت إلى جنوب السودان بعقل منفتح. وأجريت حوارا حقيقيا مع الرئيس سلفاكير، وكل ما طُلب منا منذ ذلك الحين هو الانتظار. ويقال لنا إن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للمحادثات، أو أنه يلزم المزيد من الوقت قبل أن يتمكن المجلس من فرض جزاءات. غير أن كل ما نرى على أرض الواقع هو المزيد من القتال والمزيد من الفظائع.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وقعت الأطراف في جنوب السودان على اتفاق وقف الأعمال العدائية. وقبل بضعة أيام، يفترض أنها جددت التزامها بهذا الاتفاق في لقاء مع زعماء الكنيسة. وحتى الآن، كان ذلك مجرد حبر على ورق. لقد انتهكت الأطراف هذا الاتفاق منذ اليوم الأول. ولم تُخضع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولا الاتحاد الأفريقي المنتهكين لأي عواقب. وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب المجتمع الدولي بأكمله من أجل إخضاع الأطراف المتحاربة للمساءلة. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم (S/2018/515) خطوة متواضعة في هذا الاتجاه. فهو يمدد نظام الجزاءات لمدة ٤٥ يوما. ويطالب الأطراف بالالتزام التام بوقف الأعمال العدائية. ونأمل في أن تغتنم هذه الفرصة من أجل شعب جنوب السودان.

إن هذا مشروع قرار ينبغي لنا جميعا أن نؤيده. ونحث أعضاء المجلس على استخدام هذا الوقت للتفكير في واقع الحياة في جنوب السودان. لقد قلت في كثير من الأحيان إن خوفي عندما يتعلق الأمر بجنوب السودان يتمثل في أن الأطفال سيكبرون غير متعلمين وساخطين ومفتقرين إلى المهارات. وستكون تلك قضية كل واحد منا عندما يصبحون كبارا. ويستحق هؤلاء الأطفال مستقبلا أكثر إشراقا. وفي مواجهة هذا العنف الوحشي، سيحرمهم تقاعس المجلس من ذلك المستقبل. ولا أعتقد أن أيا منا يمكنه النظر في عيني أحد الناجين من هذا النزاع وأن يقول إن الشيء الصحيح الذي يتعين القيام به اليوم هو التأخير. ويجب أن نتوقف عن الذرائع وأن نتخذ خطوات حقيقية لإنهاء النزاع بدلا من ذلك. وأنا أحد الذين ليس بوسعهم تبرير أي شيء آخر.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الحالة في جنوب السودان تقلقنا جميعا، ولا سيما نحن بلدان المنطقة. ونحن ندرك تماما خطورة الحالة ونتشاطر ألم شعب جنوب السودان ومعاناته. ومع ذلك، فإننا نعلم أيضا أن المشاكل المتعددة الأوجه التي تواجه البلد، والتي تبدو مستعصية، من غير الممكن معالجتها إلا من خلال عملية سياسية تشمل الجميع. وقد أحرزنا بعض التقدم الذي لا يمكن إنكاره في هذا الصدد. ومن المفهوم جدية الأطراف في جنوب السودان والوتيرة البطيئة لعملية السلام تولدان الكثير من الإحباط. ونحن في المنطقة نشعر أيضا ببالغ الإحباط. ومع ذلك، وبقدر ما نتفهم الإحباط الذي يشعر به العديدون الذين فعلوا الكثير لمساعدة شعب جنوب السودان، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تمر بمرحلة دقيقة تتمثل في اختتام منتدى التنشيط الرفيع المستوى وتقديم مقترحها لسد الفجوة. وسيضر اعتماد مشروع القرار المعروض علينا (S/2018/515) بالعملية. وهو تطور مأساوي للغاية حقا.

إن ثمة فهما واضحا لدى الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوجود حاجة إلى تنسيق الجهود الرامية إلى الدفع قدما بعملية السلام وتحقيق النتيجة المنشودة. وما برحت وحدة الهدف وتكامل الجهود يمليان كل ما نفعله في الهيئة. واتخاذ مجلس الأمن لإجراء الآن دون تحقيق تزامن موقفه أو تكييفه مع الاتحاد الأفريقي لن يكون غير مجد فحسب، بل سيقوض عملية السلام بصورة خطيرة فيما توجد علامات مشجعة على إمكانية التوصل إلى نتائج سياسية تنطوي على حل توفيقي. ولا يمكن استبعاد إمكانية أن تنهار عملية السلام

تماما نتيجة لهذا. ونحن نعني ذلك. إن الأطراف التي هي أقرب إلى المشكلة قد تكون أقرب إلى الحقيقة.

والمفارقة الأكبر أن مشروع القرار المعروض علينا لاعتماده يأتي في وقت جددت فيه الهيئة الحكومية الدولية التزامها باتخاذ تدابير محددة الهدف ضد الأطراف والأفراد الذين يتبين أنهم مخربون، وعزز الاتحاد الأفريقي ذلك أيضا. وقد عقد مجلس وزراء الهيئة اجتماعا استثنائيا اليوم، وأجرى مداولات بشأن تلك المسائل على أساس التقرير المقدم من آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وما كان واضحا في نتائج ذلك الاجتماع هو عزم الهيئة الحكومية الدولية على اتخاذ تدابير عقابية ضد القادة المشاركين بشكل مباشر والجهات التي يتبين أنها تنتهك اتفاق وقف الأعمال العدائية.

ومن المتوقع أيضا أن يُعقد قريبا مؤتمر قمة استثنائية للهيئة الحكومية الدولية يحضره رؤساء الدول والحكومات. ولذلك، كان سيبدو من المنطقي والمعقول أن يعتمد المجلس تمديدا تقنيا قصيرا لنظام الجزاءات وأن يُنحي المرفق جانبا الآن لإتاحة فرصة أمام الهيئة خلال هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام. إن الانتظار لشهرين لن يتسبب في حدوث كارثة. وما فتئنا نعمل مع القائم بالصياغة وجميع الأعضاء الآخرين بشأن هذه المسألة، وما برحنا نحاول نقل هذه الرسالة بحسن نية على مدى اليومين الماضيين. وفي الوقت الراهن، نعلم أن مشروع القرار المطروح لا يحظى بتأييد الهيئة الحكومية الدولية أو الاتحاد الأفريقي. كما أنه لا يحظى بتوافق الآراء بين أعضاء المجلس. ونعلم أن انقسام المجلس بشأن هذه المسألة لن يكون مفيدا في عملية السلام، ولن يبعث بالرسالة الصحيحة إلى الأطراف. وهذا بالضبط ما فتئنا نحاول تفاديه. ولهذا السبب أيضا، نعمل مع القائم على الصياغة بحسن نية وبروح من التعاون. ومن المؤسف أن شواغلنا لم تؤخذ في الحسبان بشكل كامل، ونحن مضطرون إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. وفي الواقع، هذا هو أقل ما يمكن أن نفعله.

ونحن نسعى للحصول على دعم أعضاء المجلس وتفهمهم لأننا نعتقد أنه تقع على عاتقنا مسؤولية بصفتنا رئيس الهيئة الحكومية الدولية وبوصفنا البلد المشارك بصورة وثيقة في جهود الوساطة. ونحن ملزمون بحكم الواجب بإنقاذ عملية السلام على الرغم من التحديات والصعوبات العديدة. في الختام، أود أن أقول إن السياسة هي فن الممكن. ولا يتم القيام بمساع دبلوماسية للتنفيس عن الإحباط. وهذا هو الأمر الذي جاء مشروع القرار نتيجة له.

ومن حيث المبدأ، لم تقل الهيئة الحكومية الدولية إنه ينبغي ألا تُفرض الجزاءات؛ بل ينبغي أن تُفرض. وكما قلنا، فإننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار لأن النص يضرّ بوضوح بعملية السلام. وهو يقوّض الجهود التي تبذلها المنطقة دون الإقليمية والإقليمية والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي. وكل ما نأمل فيه هو ألا تدفع الأطراف بعيداً عن عملية السلام.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): على الرغم من الجهود التي بذلتها الأطراف خلال المفاوضات للتوصل إلى اتفاق، لا يمكن لغينيا الاستوائية ببساطة أن تؤيد مشروع القرار (S/2018/515) المقدم من الولايات المتحدة. ونعتقد أن مرفق مشروع القرار، الذي يتضمن قائمة بالأفراد الذين ستكون الجزاءات مفروضة عليهم، سيعرقل المفاوضات الجارية على أرض الواقع.

لقد تم تكليف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالوساطة بين أطراف النزاع في جنوب السودان. وإلى أن يقرر الاتحاد الأفريقي خلاف ذلك، سنُبقي على ثقتنا في هذه المنظمة بوصفها الهيئة الأنسب للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للحالة. وعلى الرغم من أننا نعترف بالجمود، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن إحراز تقدم في الأشهر المقبلة.

وفي بيان صدر اليوم، تدعو الهيئة الحكومية الدولية إلى المزيد من الوقت للقيام بعملها. ونعتقد أن من الأهمية بمكان الموافقة على هذا الطلب. إن التزام الأطراف بعقد اجتماع مباشر بين الرئيس سلفا كير والسيد مشار قبل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي القادم، الذي سيعقد في موريتانيا، هو إنجاز كبير. يمكن للتدابير المبينة في النص أن تترك المجتمع الدولي دون محاورين شرعيين للتفاوض معهم، الأمر الذي سيكون له حتماً أثر سلبي على العملية السياسية. ونعتقد أن الحوار يجب أن يُعطى فرصة أخرى.

وفيما يتعلق بالنزاع في جنوب السودان، لا بد من التشديد على أننا نتفق جميعاً على أن من المهم ممارسة الضغط على الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق. والفرق الوحيد هو كيف ومتى. تطلب غينيا الاستوائية إلى زملائنا في مجلس الأمن وكذلك المجتمع الدولي أن يتحلوا بقدر أكبر من الصبر، إذ ندرك أن الحالة لن تحل بين عشية وضحاها. ومن المهم الاستفادة القصوى من وقتنا وعدم التدخّل في شرعية المنظمات الإقليمية أو تجاهلها والتي قد واصل مجلس الأمن دعمها.

وإذا لم يُحرَز تقدّم في الأشهر المقبلة، فقد وعدت الهيئة الحكومية الدولية بتقديم مقترحات محددة في محاولة للضغط على الأطراف غير المتعاونة وفرض جزاءات محتملة. ونطالب بإعطاء فرصة للهيئة الحكومية الدولية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، غينيا الاستوائية، كازاخستان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على تسعة أصوات مؤيدة مقابل لا شيء مع امتناع ستة أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار المهم (القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨)).

إن الحالة في جنوب السودان مروعة. فقد قتل الآلاف. وبات أكثر من خمس السكان على حافة المجاعة، وأكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وفرّ ثلثهم من ديارهم. ويستمر الإبلاغ عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ونحن نرحّب بقوة بالجهود الإقليمية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنشيط اتفاق السلام والتوصل إلى اتفاق بين الأطراف. لكن من الواضح أن الأطراف ما زالت غير مستعدة للتنازل لصالح السلام.

وحتى حينما كانت محادثات السلام جارية، استمرّت انتهاكات وقف الأعمال العدائية. وقد شهدنا تقارير مروعة

عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء. فاليوم تحديداً نقلت وسائط الإعلام أن آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية قد سجلت عدة انتهاكات لوقف إطلاق النار، وادعاءات بحدوث اغتصاب جماعي وقتل للأطفال واستخدام الأطفال الجنود. وهذا أمر لا يمكن السماح باستمراره.

ومن الواضح أن الحل لأزمة جنوب السودان هو السلام الدائم. إنني أتفق مع زميلي من إثيوبيا عن الحاجة إلى معالجة مشاكل جنوب السودان من خلال عملية سياسية تشمل الجميع. فمن دونها ستنتشر المعاناة وستستمر الآثار لسنوات عديدة قادمة. إن الحل التوفيقي الحقيقي أمر ضروري لتأمين اتفاق سياسي يصمد أمام اختبار الزمن.

وتعتقد المملكة المتحدة أن القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) هو خطوة هامة لزيادة الضغط على الأطراف للتوصل إلى حل توفيقي لصالح السلام لما فيه مصلحة شعب جنوب السودان. وقد أظهر مجلس الأمن اليوم أنه سيتخذ إجراءات. فلتكن تلك رسالة واضحة إلى الأطراف وإلى أولئك الذين يريدون منع تقدّم السلام.

وأُقرُّ أن من المؤسف أن المجلس لم يستطع الاتفاق بالإجماع اليوم، غير أنني أعتقد أننا متحدون في رؤيتنا لجنوب السودان. وأعتقد أننا جميعاً لا نزال نؤيد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعملها. لذلك علينا أن لا نتوقف في تصميمنا على التوصل إلى السلام أو تقديم أي طمأنة لمن يعارض ذلك.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلّم بالإنكليزية): في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اتفقت أطراف النزاع في جنوب السودان على وقف الأعمال العدائية. ورحبت مملكة هولندا بذلك بوصفه خطوة إيجابية نحو التوصل إلى حل سياسي. ولكن لم تمرّ سوى أيام، بل ربما ساعات، حتى استؤنف القتال. وشهدنا مرة أخرى قادة جنوب السودان يختارون الحرب على السلام، على الرغم من الدعوات التي وجهها مجلس الأمن والمنطقة ومنظمات المجتمع المدني، والأهم من ذلك شعب جنوب السودان.

يجب أن يتوقف اختيار الحرب على السلام. ولذلك السبب صوّتنا مؤيدين للقرار ٢٤١٨ (٢٠١٨). أرسل المجلس اليوم رسالة قوية إلى جميع الأطراف في جنوب السودان، مشدداً على أن هناك حاجة ماسة إلى الالتزام الكامل بوقف الأعمال العدائية، وحاجة ملحّة إلى الالتزام الكامل بالاتفاق السياسي وحاجة ماسة إلى الالتزام الكامل بصالح شعب جنوب السودان. إذا استمرت الأطراف في جنوب السودان بالتصرف على أساس مصالحها الذاتية الضيقة وحسب، فسينظر المجلس في عواقب جادة لذلك.

ويؤسفنا أن اتخاذ القرار بالإجماع لم يكن ممكناً. ونعتقد أنه كان من الممكن أن يمنح المجلس وقتاً إضافياً للمشاركة الكاملة من خلال التعاون الأوثق مع المنطقة.

اتخذ القرار الآن. ونشكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على قيادتها المستمرة، وننضم إليها في حث جميع الأطراف في منتدى التنشيط الرفيع المستوى على التفاوض بحسن نية وتقديم تنازلات حقيقية. يعود الأمر الآن إلى قادة جنوب السودان لإظهار جديتهم بشأن السلام وبشأن إيجاد حل سياسي وبشأن رفاه شعب جنوب السودان.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): انتظر الملايين من مواطني جنوب السودان العالقون في هذا الصراع الوحشي طويلا لكي يضع قادتهم حدا للقتال. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنطقة بهدف التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق، إلا أن الأطراف لم تقدم التنازلات الضرورية لوضع البلد على طريق السلام والمصالحة والتعافي. وبدلا من المشاركة بصورة بناءة وبحسن نية في المفاوضات الجارية في منتدى التنشيط الرفيع المستوى، واصلت الأطراف النهوض بمصالحها من خلال السبل العسكرية.

التقارير المروعة الواردة عن أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي والجنساني، ما زالت تأتي من جنوب السودان. يجب وضع حد لانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إننا نشاطر الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الشعور العميق بالإحباط إزاء تعنت قادة جنوب السودان. لقد أعرب المجلس عن تصميمه على كفالة تقيد الأطراف بالتزاماتها ومسؤولياتها في بياننا الرئاسي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/25). إن انتهاكات الأطراف المتكررة للالتزامات يجب أن تكون لها عواقب. إن القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) الذي اتخذ اليوم يحدد الشروط الواضحة والمواعيد النهائية للأطراف مما يضيف الضغط الدولي إلى الجهود الإقليمية. ولهذا السبب صوتنا تأييدا لمشروع القرار.

وفي الوقت نفسه، فإننا نأسف أسفا عميقا لأن المجلس لم يتمكن من اتخاذ مشروع القرار بتوافق الآراء. لقد عملنا بنشاط مع الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن نص يحظى بمزيد من الدعم. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه كان يمكن تحسين تنسيق القرار مع الجهود الجارية في المنطقة.

يظل حل سياسي شامل ويجري التوصل إليه عن طريق وساطة إقليمية هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام في جنوب السودان. وندعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة الأوسع نطاقا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الحل السياسي. وفي ذلك الصدد، نرحب بنتائج اجتماع مجلس وزراء الهيئة اليوم. ولمنح جهود السلام أفضل الفرص للنجاح، من الضروري أن نقف الآن متحدين ونتكلم بصوت واحد مع الأطراف.

إن قرار اليوم يمثل خيارا واضحا للأطراف. ونحثها على الفور على احترام اتفاق وقف الأعمال العدائية والمشاركة بحسن نية وعلى وجه السرعة للتوصل إلى اتفاق سياسي قابل للتطبيق.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) بشأن تمديد فرض الجزاءات على جنوب السودان.

يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية في البلد وحقيقة أن القتال لا يزال مستمرا في البلد بالرغم من الاتفاق المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وندعو الأطراف في جنوب السودان إلى سرعة التوصل إلى حل توفيقي لمصلحة كافة سكان جنوب السودان.

لكننا نعتقد أنه من الخطأ التهديد بتطبيق جزاءات ضد الأفراد الرفيعي المستوى الذين شاركوا في عملية التفاوض في لحظة هامة للانتهاء من أحدث جولة لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى بشأن اتفاق السلام برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونرى أن المنتدى يمثل حاليا ساحة فريدة من نوعها في السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في جنوب السودان. ولذلك نعتقد أن من المهم تقديم دعم حقيقي لجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية. ونعتقد أن فرض مواعيد نهائية مصطنعة أو جداول زمنية لعملية التفاوض، أو التدابير المعتمدة التي تتعارض مع المواقف التي أعربت عنها الجهات الفاعلة الإقليمية، أمر غير مقبول.

وعموما، لا نزال نشك في أن اعتماد الجزاءات ضد أعضاء الحكومة وفرض الحظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان يمكن أن يؤدي دورا إيجابيا في التوصل إلى تسوية سياسية وتطبيع الحالة من الناحية الأمنية. أثناء العمل على إعداد مشروع قرار جديد للجزاءات في تموز/يوليه، سننطلق أيضا من الموقف المتمثل في أنه من غير المقبول فرض أي موقف مسبق بشأن توسيع نطاق الجزاءات.

ختاما، فإننا نرفض رفضا قاطعا ما نعتقد أنه موقف ضار ومهين من جانب القائمين على الصياغة تجاه الزملاء في مجلس الأمن من خلال القيام مرة أخرى بفرض إطار زمني صارم جدا

على المجلس، وهو أمر غير مقبول ببساطة عند اتخاذ مثل هذه القرارات البعيدة الأثر بشأن الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): العملية السياسية في جنوب السودان تشهد حاليا مرحلة حاسمة. تقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة بتكثيف جهود الوساطة التي تقوم بها وتشارك الأطراف المختلفة داخل جنوب السودان بنشاط في الحوار والتشاور. يتعين على المجتمع الدولي مراعاة آراء البلد المعني والمنظمات الإقليمية والبلدان الأخرى في المنطقة والاستماع بعناية إليها، والمشاركة في دعم جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ومساعدة الأطراف في جنوب السودان على العودة إلى محاولة التوصل إلى تسوية سياسية بغية تحقيق استقرار الحالة ووضع البلد على مسار معجل صوب التنمية.

لقد حافظت الصين على موقف ثابت بشأن مسألة الجزاءات على أساس الاعتقاد بأن الجزاءات وسيلة لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها. إن مجلس الأمن يجب أن يتوخى الحذر الشديد في تنفيذ الجزاءات، ويجب أن تساعد إجراءاته على تعزيز عملية التسوية السياسية في جنوب السودان وتقديم الدعم إلى المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي.

بيد أن مرفق القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) الذي اتخذ للتو، يتضمن بعض كبار المسؤولين في حكومة الجنوب السودان على قائمة الجزاءات المقترحة ويهدد بفرض حظر على الأسلحة. وبالنظر إلى الظروف الحالية، فإن تلك العناصر لا تفضي إلى تعزيز عملية السلام السياسية في جنوب السودان ويمكن أن تزيد من تعقيد الوضع. لم يكن هناك أيضا توافق في الآراء داخل مجلس الأمن أو فيما بين بلدان المنطقة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، امتنعت الصين عن التصويت على القرار. وتأمل الصين في أن يواصل أعضاء مجلس الأمن إجراء مشاورات بشأن القضايا ذات الصلة، بغية التوصل إلى حل مناسب، وتوحيد الجهود مع الأطراف السودانية الجنوبية والمنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة من أجل دفع عملية السلام في جنوب السودان قدما. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تود بوليفيا، التي لا تزال ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان والعملية السياسية التي تقودها المنظمات الإقليمية ذات الصلة، تعليل تصويتها اليوم.

إن امتناعنا عن التصويت على القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) جاء ردا على العناصر المحددة التي لم تؤخذ في الحسبان من جانب القائمين على الصياغة فيما يتعلق بقائمة الأشخاص المحددين في المرفق، وهو ما لفت العديد من الوفود الانتباه إليه. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، فإننا ندعم فترة الانتظار القانونية قبل اعتماد تدابير، بما في ذلك تدابير الجزاءات، ضد من ينتهكون اتفاقات وقف الأعمال العدائية ويعرقلون عمليات السلام. يجب أن يتم الاتفاق من حيث المبدأ على هذه القرارات، التي لا تنطبق فقط على جنوب السودان بل وعلى المنطقة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

ونود أن نعرب أيضا عن قلقنا من أن القرار لم يتخذ بالإجماع. إن مجلس الأمن لا يوجه الرسالة الصحيحة. ونعتقد أن المجلس يجب أن يظل متحدا وراء العملية السياسية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبالطبع فإن القرار الذي اتخذ اليوم يضعف هذا الموقف.

وأخيرا، نرحب بالبيان الصادر عن مجلس وزراء الهيئة عقب الاجتماع الذي عقد اليوم في أديس أبابا. ونكرر التأكيد على

أن الحل الوحيد للنزاع هو من خلال العملية السياسية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الوقت الراهن.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. وقد صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع القرار، الذي من شأنه أن يساعد على وضع حد للعنف في جنوب السودان والدفع قدما بالعملية السياسية.

ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي والمجلس عاجزين في مواجهة الاشتباكات على أرض الواقع خلال الأشهر القليلة الماضية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن طريق منتدى التنشيط الرفيع المستوى لإعادة الجمع بين الأطراف ولإيجاد حل سياسي. ولكننا نأسف لأن الأطراف لم تغتنم تلك الفرصة للتوصل إلى اتفاق سياسي من شأنه أن يوفر فرصا للسلام لشعب جنوب السودان الذي طالت معاناته.

ويجب على الأطراف الآن الاستفادة من الأسابيع المقبلة من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي مناسب. ومن شأن القرار المتخذ اليوم توعيتها بمسؤوليتها في ذلك الصدد. ويجب أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة تامة لتشجيع تهيئة الظروف المواتية للسلام والأمن في جنوب السودان. وثمة دور في ذلك للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين فضلا عن المجلس. وستكون الأسابيع المقبلة حاسمة الأهمية لجنوب السودان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن كازاخستان يساورها بالغ القلق لأنه بالرغم من التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية وكذلك العديد من النداءات من مجلس الأمن وجميع الأطراف الموقعة، ما زلنا نتلقى تقارير عن استمرار الأعمال العسكرية والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن أطراف النزاع لم تقدم تنازلات كافية للتغلب على المسائل المعلقة بشأن الحوكمة والمسائل الأمنية.

ولذلك، نعرب عن استعدادنا لمناقشة التدابير الإضافية الملائمة التي يمكن أن يفرضها المجلس على منتهكي الاتفاق. ولكن موقف بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، يجب أن يؤخذ في الحسبان في مداولات المجلس بشأن هذه التدابير. ونحن جميعا نؤيد دورا أكبر للمنظمات الإقليمية في عمل مجلس الأمن. وقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) لأنه لم يجر على نحو كاف تجسيد مواقف وشواغل بلدان المنطقة فيما يتعلق بتوقيت هذه الإجراءات. ونؤيد فكرة تأجيل اتخاذ تدابير جديدة للمجلس ومنح الهيئة الحكومية الدولية بعض الوقت الإضافي من أجل تحقيق أهداف عملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

ومن المهم للغاية أن يبقى مجلس الأمن موحدا في دعم الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي. ويجب أن نمنح المسؤولين الحكوميين بوصفهم طرفا في المفاوضات الفرصة لتحقيق التقدم المنشود، ونحثهم بقوة على القيام ذلك. ونرحب بالقرارات الواردة في البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية بشأن الحالة في جنوب السودان المعتمد اليوم، ونأمل في أن تتمكن الأطراف من تسوية خلافاتها وإحراز تقدم كبير في صياغة مقترحات سد الفجوة بشأن مسألة الإدارة والمسائل الأمنية. إن هذا جرس إنذار للحكومة لتكون سباقة وتشارك حقا في عملية السلام. وإلا فإن عواقب التقاعس والمزيد من التأخير ستكون وخيمة بالنسبة للحكومة التي جرى توجيه انتباهها اليوم باتخاذ هذا القرار. ولكننا نعارض المرفق وإدراج أسماء المسؤولين قبل أن نرى النتائج.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، في اختتام توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. لقد كانت فترة ولايتكم حافلة ومليئة بالأحداث حقا. كما نود أن نهنئ بولندا على الانضمام إلى منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونتطلع إلى زيارتكم المقبلة إلى جنوب السودان.

وأود أيضا أن أشكر البلدان التي امتنعت عن تأييد القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) لأن عملية السلام في جنوب السودان تمر بمنعطف حاسم الأهمية في الوقت الحاضر. وهناك ضوء في نهاية النفق، ومرفق القرار مؤسف وغير مفيد. وثمة خطر يتمثل في أنه قد لا يحقق النتيجة المرجوة بالنسبة لأولئك الذين أيدوا اتخاذ القرار. ومع ذلك، فإن حكومة جنوب السودان ستعمل مع المنطقة لتحقيق السلام الدائم لشعب جنوب السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعرب عن خالص الشكر إلى أعضاء مجلس الأمن، بما أن هذه قد تكون آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيار/مايو وبالنيابة عن زملائي في الوفد البولندي، أود أن أعرب عن خالص التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما زملائي من الممثلين الدائمين – وهم دبلوماسيون ممتازون – وللخبراء والزملاء من أمانة المجلس على ما قدموه من دعم. حقا، لقد كان شهرا حافلا. وآمل أن نكون قد تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء من حين إلى آخر. وشعرت شخصيا بدعمهم وقد كانت تجربة مثرية للغاية. وتعلمت الكثير، ولكن آمل في أن أكون تمكنت من تحقيق نتائج. ودون المساهمة من الجميع ودون قلوب الجميع المفتوحة وعقولهم المنفتحة، ما كان لنا أبدا تحقيق ما حققناه. وأود أن أنوه أيضا بالمترجمين الشفويين في القاعة، الذين يقومون بدور بالغ الأهمية. وأشكرهم على عملهم. لقد كانت هذه مغامرة شيقة للغاية.

وإذ توشك فترة الرئاسة الروسية على البدء، أتمنى، بالنيابة عن المجلس بأكمله، لزملائنا من الاتحاد الروسي حظا سعيدا ونجاحا كبيرا. وسنعود غدا للاجتماع تحت رئاستهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.